Journal Of the Iraqia University (76-5) August (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

مفهوم السلطة الزمنية في فكـــر القديس توماس الاكويني

أ.د. زيـــاد جهاد حمد

الجامعة العراقية ـ مركز البحوث والدراسات الإسلامية ـ مبدأ ـ

Professor DoctorZeyad Jihad Hamad
Center For Research and Islamic Studies_Principle_
zeyad.j.hamad@aliraqia.edu.iq

ملخص البحث :

يحاول هذا البحث ان يسلط الضوء على مفهوم السلطة الزمنية في فكر القديس توماس الاكويني ، أن مفهوم السلطة الذي يعد من المفاهيم المهمة والحساسة في الفكر السياسي والذي يرتبط به مفاهيم محورية كالدولة والمجتمع ونظم الحكم والقانون ، كل هذه المفاهيم قد تناولها الفيلسوف توماس الاكويني ، أن مفهوم السلطة الزمنية في فكر توماس الأكويني نابع من قراءته للأفكار التي سبقتهُ والتي تفاعل معها، فهو قد أخذ المتطور منها ورفض الأفكار التي لا تتناسب وتوجه الكنيسة، ويتضح هذا التأثر بالفلاسفة كأرسطو وابن رشد .كان الأكويني فيلسوفاً وقديساً تقياً، رفض أن يفقد إيمانه أو أن يؤمن بلا عقل، فقد طوّر فهماً جديداً لمكان العقل في الحياة البشرية. كانت مساهمة الأكويني الضخمة في تعليم الحضارة الأوروبية الغربية أن أي إنسان – وليس فقط المسيحي – يمكنه الوصول إلى حقائق عظيمة كلما استفاد من أعظم هبة من الله للبشر ألا وهي العقل بحسب نهج الأكويني الفكري. أن بحثنا وهو يعالج الموضوع الاساس إلا وهو السلطة الزمنية فإنه سوف يتناول مفاهيم الدولة والمجتمع والقانون وأنواعه في فكر توماس الاكويني.كلمات مفتاحية : توماس الاكويني، السلطة الزمنية ، الدولة ، القانون.

Abstract:-

This research attempts to shed light on the concept of temporal authority in the thought of saint Thomas Aquinas The philosopher Thomas Aquinas addressed the concept of authority _ a significant and sensitive notion in political thought linked to such pivotal concepts as the state, systems of government, and law. The concept of temporal authority in the thought of saint Thomas Aquinas stems from his reading of _ and engagement with_ preceding ideas, he adopted those that were advanced while rejecting concepts incompatible with the Church's stance. This influence is evident in his engagement with philosophers such as Aristotle and Ibn Rushd . Aquinas was a philosopher and a devout saint who refused to lose his faith or to believe without reason, instead, he developed a new understanding of the role of reason in human life. His immense contribution to Western European civilization was the insight that any human being _ not merely a Christian could attain profound truths by utilizing reason, God s greatest gift to humanity, in accordance with Aquinas s intellectual approach . In addressing the fundamental subject of temporal authority , Our study will examine the concepts of the State, Society, and Law _ along with its various types _ within the thought of Thomas Aquinas.

Key words Thomas Aquinas , Temporal authority , State , Law .

مقدمـــــة

هناك حقبة زمنية في تاريخ البشرية و تاريخ الفكر السياسي يقال عنها بأنها حقبة قل فيها أبداع الفلاسفة و المفكرين، وهي فترة غياب السلطة المركزية (غياب الدولة) في أوروبا، و تسمى هذه الحقبة بالعصر الوسيط، والتي اصطبغت الفلسفة السياسية فيها بطابع ديني، وبرود العلاقة بين السلطة الزمنية و السلطة الدينية . والأكويني آمن بوجود سلطة دينية وأخرى زمنية ، فالمسيحية في بداية ظهورها كانت متأثرة بالفلسفة اليونانية ، لأنها ربطت بين الفلسفة ومظاهر التكفير الوثني . فأراء الأكويني في العدل صريحة فهو لا يرغب في أسباغ أية صفة قانونية على حكم متناقض لمبادئ العدل الأساسية . فسلطة الحاكم يحددها الأكويني بالقانون، كما تناولت مفهوم السلطة في فكر الأكويني أن مفهوم السلطة الزمنية في فكر

توماس الأكويني نابع من قراءته للأفكار التي سبقتهُ والتي تفاعل معها، فهو قد أخذ المتطور منها ورفض الأفكار التي لا تتناسب وتوجه الكنيسة، ويتضح هذا التأثر بالفلاسفة كأرسطو وابن رشد . كان توما الأكويني لاهوتياً مسيحياً مبجلاً من العصور الوسطى عاش بين ١٢٢٥ و ١٢٧٤ ميلادي. وهو لا يزال مهماً وحاضراً في حياتنا المعاصرة لما قدمه من طروحات لمواجهة مشكلة سرمدية ما زالت تعرقل كل البشر بدرجات مختلفة ألا وهي: كيف يمكننا التوفيق بين الدين والعلم، والإيمان والعقل.

الأسس المنهجية للبحث:

أ ـ أهمية البحث: تكمن أهمية البحث فيما يترتب عليه من نتائج ، وفي بحثنا هذا يكمن إبراز القيمة الحقيقية للبحث ، فالأكويني يعد من أكبر فلاسفة العصور الوسطى المسيحية إذا لم نبالغ أقواهم ، وكان تأثيرهِ بالغ بالكنيسة الكاثوليكية ، فهو الذي درس علوم عصره مثل المنطق والخطابة والهندسة والفلك والكتب المقدسة ومنطق عصره . فالأهمية تكمن في سعة اطلاع الأكويني والتنبيه على متابعة أفكاره ، ولإبراز الجوانب الفلسفية والفكرية من ثقافته الفلسفية والدينية . والبحث يسلط الضوء على جانب في غاية أهمية في فكر الاكويني إلا وهو مفهوم السلطة ونظم الحكم ومفهوم الدولة والمجتمع ، ناهيك على تعريجهِ لمفهوم القانون وانواعه.

ب ـ إشكالية البحث: أن اشكالية هذا البحث تقوم على بعض التساؤلات، أهمها: ما هي اهم مميزات الفكر السياسي لتوماس الاكويني؟ وكيف تم الربط بين العقل والإيمان في فلسفة الأكويني؟ وما هو مفهومهِ للدولة والمجتمع وكيف نظر لهما ؟ وما هو مفهومهِ للسلطة ونظم الحكم ؟ وما هي نظريته السياسية المستنبطة من فلسفته اللاهوتية؟ وما هو مفهومه للقانون وماهي أنواعه؟

ت ـ فرضية البحث: اذا كانت السلطة هي جوهر علم السياسة ، فأن بحثها ودراسة أصلها وشكلها ومصادرها ومالها وما عليها هي من اختصاص الفلاسفة والمفكرين ، وبذلك كان توماس الأكويني هو أحد الفلاسفة المعنيين الذين تصدوا لهذا المفهوم ، وكانت أفكاره واطروحاته متساوقة بعض الاحيان مع الفلاسفة ومغايرة لهم . لذا يقوم هذا البحث على فرضية مفادها: أن فلسفة الأكويني السياسية لم تكن إلى حد كبير رهينة نظرة حقبته الزمنية، بل حاول أن يعطي دوراً بارزاً وأهمية كبيرة للعقل، وحاول أن يوفق بينه وبين الإيمان وقدم الحجج الفلسفية على ذلك، فضلاً عن تقديمه عرضاً لنظريته السياسية المتأثرة بالأرسطية وماهيتها، والتي اعتبرها نتاج الطبيعة الاجتماعية للإنسان وليس نتاج شيء آخر.

ث منهجية البحث :

لا شك في أن تحديد المنهج هو من أولى متطلبات البحث العلمي، باعتباره الأسلوب أو الآلية التي يتم بموجبها معالجة الموضوع أو مشكلة البحث، عبر رصف مقتربات المشكلة بطريقة نظامية ومتدرجة تمهيداً لحلها. اتساقًا مع ذلك، اعتمد البحث على المنهج التحليلي للوقوف – وبمقاربة معمقة– على أهمية مفهوم السلطة الزمنية في فكر القديس توماس الاكويني. وهذا المنهج بمثابة المرشد والدليل الذي استرشد به الباحث للوصول إلى النتائج والاهداف المبتغاة وذلك عن طريق توظيف أسس المنهج وعناصره للوصول إلى نتائج مرجوة .

ج ـ هيكلية البحث : تم تقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاثة مباحث بعد مقـدمة ، حمل المبحث الأول عنوان (مفهوم الدولة والمجتمع في فكر توماس الاكويني) ، بينما جاء المبحث الثاني تحت عنوان (مفهوم السلطة ونظم الحكم في فكر توماس الإكويني) ، وتناول المبحث الثالث (أنواع القانون عند توماس الإكويني). ثم انتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات ومن ثم قائمة المصادر.

المبحث الأول / مفهوم الدولة والمجتمع في فكر توماس الإكويني

: أن الأكويني يعترف بشرعية الدولة ويرفض أن يضيف عليها صفة الخطيئة . أنه ينظر إلى العالم على أنه يتكون من نظام تصاعدي يتبوأ الإله فيها أعلى مرتبة ، ولكن هذا النظام التصاعدي ليس يحتوي فقط على النظام الديني فقط ، بل وكذلك في التشريع الذي ينبع عن طبيعة الانسان ، و ذلك " التشريع " يستمد وجوده من ارادة البشر ، وهكذا تصبح العلاقة بين المدينة الالهية والمدينة الأرضية ليست علاقة الصراع والتعارض ، وإنما علاقة استيعاب واحتواء . وفكرة الدولة واصولها تتصل أساساً بنزعة الاندفاع الاجتماعي للإنسان . فالأنسان كائن اجتماعي بطبعه لا يستطيع العيش خارج أطار الجماعة ، ومن ثم تكون الدولة حدثاً طبيعياً تقتضيه طبيعة الحياة الإنسانية وتتمثل في كونها تنظيماً ارتضاه الأفراد بحريتهم لتحقيق اهداف الأفراد بالسعادة. (غانم محمد صالح ، ٢٠٠١، ص١٩١)ان فلسفة الاكويني السياسية ، شأنها شأن ما ورائياته وأخلاقياته ، هي ثمرة تنسيقهِ بين النظريات المسيحية والوثنية ، وخلال عملية التنسيق هذه رفض الاكويني الفكرة الرئيسية التي وضعها القديس أوغسطين عن الدولة وامتدت لتسعة قرون في الفكر المسيحي التقليدي ، وخلاصتها أن بروز المجتمعات السياسية إلى حيز الوجود جاء حصيلة سقوط الإنسان وانهُ مظهر اصطناعي عن خطاياه . وقد واجه الأكويني هذا الاعتقاد بالنظرية الأرسطية القائلة : " ان الانسان حيوان سياسي واجتماعي بحكم الطبيعة ". (موريس كرانستون ، ١٩٩١، ص٣٣) إن الدولة تعتبر من أهم

المواضيع السياسية التي أخذت محل أنظار العديد من الفلاسفة عبر العصور، أمثال فلاسفة اليونان أفلاطون وأرسطو الذين أولوا اهتمامهم بدراسة الدولة، لكن فيما بعد قاموا بدراستها الفلاسفة والمفكرين المسيحيين ومن بينهم القديس توما الإكويني الذي يعد أحد كبار فلاسفة الكاثوليك، حيث " كانت الدولة عند القديس توما، كما كانت عند أرسطو مؤسسة طبيعية تقوم على طبيعة الإنسان، وفي بداية كتابه "حكم الملوك "ينتهي إلى أن لكل مخلوق غايته الخاصة وأنه على حين أن بعض المخلوقات تبلغ غايتها، بالضرورة أو غريزياً، فإن على الإنسان أن يسترشد بعقله ليبلغها، غير أن الإنسان ليس فرد انما هو بطبيعته موجود منعزلاً قادراً على بلوغ غايته ببساطة كفرد باستخدام عقله الفردي، وأنما هو بطبيعته موجود اجتماعي وسياسي ولد ليعيش مع أقرانه في مجتمع، والواقع أن الإنسان لا يحتاج إلى مجتمع أكثر من حيوان آخر" . (فردريك كوبلستون ،٢٠١٠ ، ص١٥٧) ومن هنا نفهم أن القديس توما الإكويني أخذ بفكرة أرسطو الذي أعتبر فيها أن الإنسان هو كائن اجتماعي وسياسي بطبعه، لأن توما كان متأثر كثيراً بأرسطو فأخذ منه العديد من الأفكار التي استند عليها في كتاباته، فالإكويني هنا رأى الدولة كما كانت عند أرسطو، أنها مؤسسة طبيعية تقوم على طبيعة الإنسان، أي أن الدولة هنا يتحكم فيها قانون طبيعي، الذي يقول بأن لكل مخلوق غايته الخاصة لكن في بعض الأحيان نجد بأن بعض المخلوقات تفوق غايتها بالضرورة أو غريزيا، لكن الإنسان عليه أن يتجاوز هذا عن طريق العقل الذي ميز به عن جميع المخلوقات لبلوغها، لكن تجاوز هذا ليس بالأمر السهل عليه لأن الإنسان هو كائن اجتماعي وسياسي بطبعه، فهو ولد في وسط أو مجتمع يعيش فيه مع أقرانه، لأن الإنسان ليس كباقي الكائنات الأخرى فهو يحتاج إلى مجتمع وبيئة يعيش فيها لأنه لا يستطيع أن يكون منعزلا عن البقية . كما أن توما الإكويني قد رفض فكرة في التفكير المسيحي للقديس أوغسطين، أو "بعبارة أخرى فإن مسيحية القديس توما الأرسطية، قد مكنته من تجنب، كلاً من فكرة الدولة نتيجة الخطيئة الأصلية، وهي الفكرة التي يبدوا أن القديس أوغسطين قد مال للأخذ بها "، وهذا يعني أن توما الأكويني قد تجنب ورفض الفكرة التي جاء بها القديس أوغسطين والتي تقول بأن الدولة أو المجتمع السياسي جاء إلـــى الوجود نتيـــــجة للخطيئة . (فردريك كوبلستون، ٢٠١٠ ، ص ١٥٩)

حيث نجد أن الإكويني واجه هذا المعتقد من خلال النظرية الأرسطية التي تقول بأن الإنسان غريزيا يميل إلى الاجتماع مع الأخرين، فالإنسان كائن اجتماعي وسياسي بطبعه، فهذا الاندفاع الاجتماعي لدى الإنسان هو أصل ونشأة الدولة في نظره ، كما أضاف قائلاً : [أن الله رسم للبشرية بأن يكونوا في مجتمع، والدولة هي حصيلة التي أنعم بها الله على الإنسان والفرد ما هو إلا جزء من المجتمع، فالإنسان هنا من خلال حياته يطور شخصيته ويكتب صفته كإنسان . (Maxcy.Ch:Philosophies,New_york_1984,p117)فالإنسان من منظور الإكويني لا يوجد بدون مجتمع ، فمن هنا نستنتج أن توما الاكويني كان رافض لفكرة القديس أوغسطين التي تقول بأن الدولة جاءت نتيجة للخطيئة، لكن الاكويني لم يقم برفض هذه العبارة فقط بل واجهها من خلال نظرية أرسطو الذي كان قد تأثر به من ناحية فكره والتي تقول بأن الإنسان حيوان سياسي واجتماعي بحكم الطبيعة، فهذا يدل على أن الدولة من خلال منظور توما أنها لامعنى لها بدون وجود الإنسان، لأن الإنسان هنا هو أصل ونشأة الدولة كما أن كذلك الإنسان لا يوجد بدون مجتمع لأن من خلال الجماعة نستطيع تكوين الدولة وما الفرد إلا جزء من هذا المجتمع.وبمعنى آخر " الدولة هيئة موحدة بتنظيم أفرادها، مثلها مثل الجيش يعاون عمل الجندي فهو عمل المجموع دون أن يختلط به، توجد وحدة نظام في الجماعات الحيوانية كالنمل والنحل، ولكنها تصدر فيها عن الغريزة، أما في الجماعات الإنسانية فهي راجعة إلى العقل والإرادة "، وهذا يعني أن الدولة لها نظام معين تسير عليه كما أن هذا النظام يقوم على أساس العقل والإرادة في الجماعات الإنسانية عكس الجماعات الحيوانية التي يقوم فيها على اساس الغريزة، بحيث أن هذا النظام يسود فيه التعاون والتضامن والاتحاد بين أفراد، كما يظهر من خلال هذا أن الإنسان صالح في المجتمع أكثر من أي حيوان اجتماعي آخر، حيث نجد أنه أكثر حتى على النمل والنحل لأنها تتدخل فيها صفة الغريزة أما الإنسان راجعة إلى العقل والإرادة " .(يوسف كرم ، ٢٠١٢، ص١٦٣)ومن ثم فالمجتمع طبيعي للإنسان، لكن إذا كان المجتمع طبيعيا فكذلك الحكم، فكما أن أجسام البشر والحيوانات تتفكك عندما يغادرها مبدأ الضبط والوحدة أي الروح، فكذلك لابد أن يتجه المجتمع البشري نحو الانحلال بسبب عدد الموجودات البشرية، وانشغالها الطبيعي بنفسها ما لم يكن هناك شخص ما يهتم بالصالح العام ويوجه نشاط الإفراد نحوه، وحيثما يكون هناك حشد من المخلوقات يريد تحقيق الصالح العام فلابد أن تكون هناك سلطة حاكمة، في الجسم هناك عضو رئيسي هو الرأس أو القلب، فالجسم تحكمهُ النفس وأجزاء النفس المتعلقة بالشهوة والغضب يوجهها العقل والأجزاء الدنيا في الكون الواسع تحكمها الأجزاء العليا، تبعاً للاستعداد الطبيعي للنعمة الإلهية، وما يصدق إذن على الكون الواسع، على الإنسان كفرد، لابد أن يصدق أيضا على المجتمع البشري "، وهنا يقصد بأن تركيبة المجتمع كتركيبة الجسم، فالفرد داخل مجتمعه هو عضو فعال مثلهُ كمثل بقية أعضاء الجسم، لها أدوار متناسقة أي أن كل عضو مكمل للأخر فإذا غاب أحد الأعضاء اختل توازن الجسم، كذلك الفرد داخل الجماعة، فهو يخضع للقانون الذي تم تأسيسه من قبل مجتمعه. (فردريك كوبلستون، ٢٠١٠، ص١٥٧ــ ١٥٨) وبمعنى آخر يؤكد الاكويني حول استمرارية الدولة وليس المصالح الشخصية الضيقة، بمعنى أن كل شخص داخل إقليم هذه الدولة يجب أن يفكر في دولتهِ وفي خدمتها، كما يجب أن تتلاشى

المصلحة الشخصية في المصلحة العليا والجماعية للدولة " . فإذا كان المجتمع البشري ونظام الحكم طبيعيين، والممثليين من قبلُ في الطبيعة البشرية، فإنهُ ينتج من ذلك أن لهما تبرير إلهي وسلطة إلهية مادامت الطبيعة البشرية مخلوقة من الإله، لقد أراد الله عندما خلق الإنسان أن يكون هناك مجتمع بشري وحكم سياسي، وليس من حق المرء أن يقول إن الدولة هي نتيجة الخطيئة " . (فردريك كوبلستون ، ٢٠١٠، ص١٥٨)، ففي العبارة أعلاه ربط بين السلطة الزمنية التي هي ممثلة بالمجتمع والحاكم وبين السلطة المطلقة أو الدينية وهي سلطة وعدالة الله، فبالتالي وجود الدولة والسلطة المدنية ضرورة حتمية اقتضتها عدالة السماء وهي السبب الرئيسي هنا في وجودها . و جاء في قول توما الإكويني عن الخطيئة: [إن الخطيئة ليست سوى فعل إنساني قبيح وإنما فعل إنساني من حيث هو إرادي، أي صادر عن الإرادة، و إنما يكون الفعل الإنساني قبيحاً من حيث يخرج عن الحد المقدر له، وتقدير كل شيء يعتبر بالقياس إلى قاعدة، إذا خرج عنها خرج عن الحد المقدر له، والإرادة الإنسانية قاعدتان، إحداهما العقل الإنساني وهي القاعدة الأولى والأخرى هي الشرعية الأزلية التي هي عقل الإله]. (توماس الإكويني ، ١٨٩٨ ، ص٢٣٨)فالدولة والمجتمعات حسب هذه النظرة سابقة للفرد والإنسان بحكم الطبيعة يحيا في المجتمع الأوسع من العائلة ، والذي يضمه وجيرانه تحت حكم مشترك، والمجتمعات لم تقم نتيجة الفتح ولا العقد الاجتماعي ولا قامت لمجرد الحفاظ على الاستقرار أو لحماية المصالح ، بل انها قامت لأن البشر بالطبيعة هم أعضاء فيها، ولأن الحياة الإنسانية السليمة مستحيلة ما لم يكن البشر أعضاء في متحدات سياسية وهي الدول. (موريس كرانستون ، ١٩٩١ ، ص٣٣) وانطلاقا من هذه الرؤية فإن الاكويني يرفض فكرة أوغسطينية أخرى تقول أن البشرية أفسدت جميع مدن الأرض، وأن آمال المسيحيين بقيام المجتمع الأفضل مرهونة بالعالم الاخر، فالأكويني أعتقد عكس ذلك ، وقال ان العدالة يمكن أن تشيع وأن تنتصر في هذا العالم ، وأن المجتمع السياسي الراهن كرامته وشرفه الذاتيين ، وأنهُ من الممكن التحدث عن نظام مسيحي لحكم الإنسان على الأرض . وكانت عضوية الكنيسة عنده أسمى من شراكة المواطنة في الدولة . لكن ميز تمييزاً واضحاً بين مملكة الدين ومملكة الدنيا . وأعتبر أن فنون الحكم والدولة تتطلب مهارات تختلف عن العمل في سلك الانظمة الدينية . يضاف إلى ذلك أن الكنيسة عالمية في عضويتها ، وفي هذا المجال فأنه يتبع تفكير أرسطو لجهة أن الدولة شيء محدود في الحجم والعدد . وعلى هذا الأساس فالكنيسة واحدة لكن الدولة متعددة. (موريس كرانستون ، ١٩٩١، ص٣٤) اذن فحجر الزاوية الأساس لفلسفة الأكويني السياسية هي الفكرة الأرسطية عن الطبيعة ، وبذلك يكون المجتمع شيئاً طبيعياً بالنسبة للإنسان ، ليس بوصفه شيئاً ممنوحاً من الطبيعة ، بل بوصفهِ شيئاً يميل إليه بالطبيعة ، وضرورياً بالنسبة لكمال طبيعة العاقلة . لقد وجد الإنسان نفسه في العالم عاجزاً ومعدماً ، لكن الطبيعة زودته بالعقل ، والكلام ، واليدين ، تلك الأشياء التي يستطيع بواسطتها أن يزود نفسه ويواجه حاجياته عندما تظهر مع ذلك، فحصول الفرد على ما هو ضروري لحياته مسألة تجاوز قدراته ، ولن يبقى الإنسان أبان السنوات التي سبق تطور الذهن واكتساب المهارات اليدوية ، ولكي يعيش بصورة أكثر ملائمة في سنوات متأخرة ، فلا بد أن يعتمد على المساعدة التي يقدمها لهُ الأخرون . (ليو شتراوس وجوزيف كروسبي ، ٢٠٠٥، ص٣٧٠) أن المجتمع الأول الذي ينتمي اليه الفرد والذي لا يستطيع أن يعيش بدونه ، هو الأسرة التي يكون غرضها المحدد هو الحصول على ضروريات الحياة وأن تكفل حفظ الفرد والنوع بيد الأسرة لا تستطيع وحدها أن تزود الإنسان بكل السلع المادية التي يحتاج اليها لحفظ بقائه وحمايته ، ولا يستطيع أن تقود كل أعضائها إلى كمال الفضيلة . وأن الرابطة البشرية التي تكون كافية بذاتها بحق ، والرابطة الوحيدة التي تستطيع أن تكفل شروط الفضيلة وتشيع كل حاجات الإنسان الدنيوية وطموحاتهِ هي المدينة، فالمدينة هي العمل الأكثر كمالاً للذهن البشري ، وعلى الرغم من أنها طبيعية بصورة أقل من الأسرة بالنظر إلى صورتها ، فأنها مع ذلك منظمة إلى غاية أكثر سمواً وأكثر شمولاً . ومن حيث أنها مجتمع كامل ، فأنها تضم كل المؤسسات الأخرى التي تستطيع الموجودات البشرية أن تكونها ، بما في ذلك الأسرة التي تخضع لغايتها الخاصة في تكوين الخير البشري الكامل . لذا لا يستطيع الانسان أن يبلغ كمال الحياة إلا بداخل إطار المـجتمع المـدني . (ليو شتراوس وجوزيف كروسبي، ٢٠٠٥، ص٣٧٠ــ ٣٧١)، فمن خلال هذا القول يتضح لنا أن الخطيئة في نظره تعتبر خروج الفعل الإنساني عن القاعدة التي حددت لهُ والتي هي العقل الإنساني أو العقل إلهي، لأن أفعال الإنسان .هي أفعال نابعة من إرادته، ومنه فالخطيئة تعتبر فعل إرادي صادر عن الإنسان دون الخروج إلى مبدأ العقل أو الإله، كما أن غياب هاذان المبدأين يعتبر خطيئة عند الإنسان .

المبحث الثاني / مفهوم السلطة ونظم الحكم في فكر توماس الإكويني :

أن الحكم أمانة في عنق الجماعة البشرية كلها ، والحاكم ، كأقل رعاياه ، لهُ العذر في كل ما يفعل ، لأنهُ يسهم بذلك في الخير العام . وسلطته تلك التي يستمدها من الله بقصد تنظيم حياة سعيدة للبشر هي وظيفة ، أو هي خدمة يدين بها للمجتمع الذي يرأسه. فهو لا يستطيع شرعاً ان يمارس سلطة ، أو ان الغاية الأخلاقية للحكومة تعلو على أية غاية أخرى . كما أن واجب الحاكم صراحةً هو ان يوجه عمل كل طبقة في الدولة حتى يحيا الناس حياة سعيدة فاضلة ، وتلك هي الغاية الطبيعية لبني البشر في المجتمع. وجدير بمثل هذا النظام ، بطبيعة الحال ، ولكن هذا أمر يفوق طاقة

البشر ويرعاه القساوسة لا الحكام . ومما انفرد به توماس الاكويني أنه يعتبر الحياة السياسية المنظمة من العوامل التي تسهم في الوصول إلى تلك الغاية. ويؤكد بصفة خاصة ان واجب الحاكم السياسي هو أن يرسى الأساس لسعادة البشر، وذلك بأن يرعى الأمن والنظام ويحرص على أن تكون احتياجات الإدارة العامة والقضاء والدفاع مكفولة ، وأن يكافح ضد المفاسد حيثما وجدت ، وأخيراً بأن يزيل كل ما يعوق الحياة الطيبة. (جورج سباين ، ٢٠١٠، ص ١٦١ــ١٦٢)أن المفهوم المزدوج لسمو القانون وسمو الجماعة كان يحد من السلطة الملكية ، وقد تقوى هذا التحديد بشكل خاص بالفكرة التقليدية الابية من ميثاق أو عقد موجود بين الملك والجماعة ، ومعبر ضمنياً عن سمو هذه الجماعة . أن فكرة العقد عرفها السفسطائيون واخذ بها الأبيقوريون ، والذي يقول" بأن المجتمع السياسي ينشأ نتيجة عقد منفعي بين الأنانيات الفردية بهدف الحصول على الأمن وبين الحاكم"، هذه الفكرة لاقت رواجاً في القرنين السابع والثامن عشر، إلا أن الأمر ليس في سياق العصر الوسيط يتعلق بعقد من نوع اخر، عقد ذاتي يخضع الجماعة أو الشعب بموجبه للحكام مقابل بعض الشروط (بذرة هذا النوع من العقد يمكن أن نلمسها في مؤلف القوانين للأفلاطون) . وان مهمة الحاكم تكمن في نشر النظام والعدالة واذا انتهك هذا الميثاق فان الشعب يجد نفسه أمام حل العقد ، بملء الحق، من الطاغية ، وللبابا حق المراقبة والتدخل ، فالكنيسة بواسطة رئيسها ، تأخذ علماً بعقد الخضوع ، وتحكم فيما اذا كان الحاكم (الأمير أو الملك) جديراً بالتعهدات التي قطعت تجاهه . فهي تُسند له الحكم بواسطة التتويج العلني أو القديس، وتحتفظ لنفسها بسحبه إذا لم يقم بإنجاز واجباته ، وأن الالتزام التعاقدي الرئيسي للملك الذي هو بالأساس قاض وليس مشرعاً يكمن في نشر العدل، وان احترام الملك للقانون ازاء رعاياه هو التزام تعاقدي . (جان جاك شوفالييه ، ١٩٨٥ ، ص ١٨١ – ١٨٣)لقد طور الاكويني فكرة أرسطو عن أن الدولة مؤسسة طبيعية ، فأدخل عليها فكرة جديدة ، هي نظرية القانون الطبيعي ، فهو يرى أن الطبيعة جعلت البشر يعيشون في ظل الحكومات ويشترط أن تكون الحكومات عادلة حتى تنسجم مع الطبيعة ، وان معايير العدالة شأن وضعه الخالق وتشاهدهُ عين العاقل في الإنسان . بعبارة أخرى فان القانون الوضعي للدول يجب أن يتطابق مع المبادئ الأخلاقية الأساسية المعروفة تقليدياً بالقانون الطبيعي . ، فهو يعتقد بالأشكال (الطبيعية) للحكم التي مورست في التاريخ . وفضلاً عن هذا فانهُ على الرغم من رفضهِ نظرية العقد الاجتماعي ، يؤكد على عنصر تعاقدي في الدستور الفعلي للمجتمع العادل ويقول:[ان القانون هو أولاً وقبل كل شيء أمر بالخير العام ، وأن حق الأمر بأي شيء للخير العام يختص بالمجموع كله أو بشخص يمثل هذا المجموع] . (مارسيل بريلو ،جورج ليسكييه ، ١٩٩٣، ص ١١٢)وهذا لا يعني أنه كان ميالاً إلى النظام الديمقراطي فهو لم يكن كذلك ، بل كان يعتقد أن أفضل مدينة زمنية هي التي تكون مملكة على غرار السماء ، لكنهُ مع ذلك كان يذهب في دعوته إلى وجوب إرساء الحكم على قواعد التوافق والانسجام . وهو في هذا الصدد يقتفي أثر أرسطو فيقسم نظم الحكم إلى نظم صالحة يراعي فيها الحكام منفعة المحكومين وهي أنظمة حكم ملكية وأرستقراطية وديمقراطية ، وأخرى فاسدة لا يراعي الحكام فيها غير مصالحهم الذاتية كالنظم الاستبدادية والأوليكارشية و الديمقراطية غير دستورية ((الغوغائية)) . فإذا كان أرسطو يبدي ترددهِ بقبول النظام الملكي ، فلا يقره إلا في ظل شروط معينة ، فأن الأكويني يؤثره دون قيد أو شرط . (غانم محمد صالح، ٢٠٠١، ص١٩٣) فافضل الحكومات هي الملكية بسبب الوحدة التي تؤمنها هي وحدها للمجتمع ، فلا الأرستقراطية التي يخشى أن تتحول إلى الأوليكارشية أو الديمقراطية التي يخشى أن تتحول إلى الغوغائية، ولا الجمهورية حتى قادرتان على تحقيق أفضل الحكومات . وأن أفضل النظم السياسية هي التي تُخضع الجسم الاجتماعي لحكومة الفرد ، الا أن حكم الدولة من قبل الفرد يجب ان يستند إلى الدستور والشعب ليؤمن الخير العام (النظام المتزن) . ويرتب نظم الحكم كالتالي : الملكية لأن فرداً واحداً يحكم ، الأرستقراطية نظراً لأن عدة أشخاص يمارسون السلطة فيها بسبب فضيلتهم ، والديمقراطية اخيراً أي سلطة الشعب نظراً لأن الرؤساء فيها يمكن أن يكونوا من صفوف الشعب الذي أختارهم . وان الملكية عندهُ بعيدة عن أن تكون ملكية مطلقة من الحق الالهي . واذا كان الملك في مملكته بمنزلة النفس في الجسد ، فان ذلك لا يعفيه من أن يكون فاضلاً ، وأن يتبع تعاليم الكهنة . (جان توشار، ٢٠١٠، ص ٢٧٧ – ٢٧٩)

بعبارة أخرى فان تفضيله للملكية تستند إلى : (علي عبود المحمداوي ، ٢١٠٥ ، ص ٩٥)

الاعتبار الديني : أن ممارسة السلطة الملكية شبيهة بما يمارسه الله من سلطان . كما أن التركيبة التي تسود النظام الملكي تشبه ما أراده المسيح للكنيسة. أذ يُنظر إلى العالم على شكل نظام تصاعدي أعلى مرتبة فيه الله .

(ب) الاعتبار الفلسفي : أن كل فن انما يقلد ويحاكي الطبيعة . وبما أن الطبيعة ترتكز على مبدأ الوحدة ، فأنه يجب أن تكون السلطة السياسية في نظام يعتمد الوحدة في القيادة، ولذلك يكتسب النظام الملكي قوة وأفضلية عما سواه من الأنظمة التي تعدد فيها السلطات .

(ت) الاعتبار التاريخي : يرى الأكويني أنه كلما فرغ منصب الملك فإن المدينة تنهار ، ويستشهد لذلك بشواهد تاريخية كثيرة . ولذلك فالملكية يمكن أن تكون النظام الأفضل أذا لم تنحرف عن اهدافها .

إن الإكويني اتفق مع أرسطو في تصنيف أنظمة الحكم السياسية حيث صنفها إلى ثلاثة أنواع صالحة وثلاثة فاسدة ، الأنظمة الصالحة تقوم على مصلحة العامة أي الأنظمة التي تنظر إلى مصلحة الجماعة ، أما الأنظمة الفاسدة فهي التي ينظر فيها الحكام إلى مصالحهم الشخصية ويتجاهلون مصلحة الغير، فهنا نجد أن القديس توما قسم الأنظمة كما قسمها أرسطو، الأنظمة الصالحة وهي الملكية والأرستقراطية والديمقراطية كما تقابلها ثلاثة أنظمة فاسدة، فالملكية تقابلها الطغيان أما الأرستقراطية فتقابلها الأوليغارشية والديمقراطية تقابلها الديماغوجية أو حكم الرعاع " ، فالملكية حكومة الفرد الفاضل العادل، والأرستقراطية حكومة الأقلية الفاضلة العادلة، والديمقراطية حكومة الأغلبية الفقيرة التي تمتاز بالحرية والمساواة واتباع الدستور، أما الاستبداد (الطغيان) فهو حكومة الفرد الظالم الطاغية الذي يضرب الدستور والقانون عرض الحائط ويسور نفسه بسور يعزلهُ عن المحكومين وأن وجد القانون فأنهُ مكيف لخدمة أغراض الحاكم الظالم واهدافهِ ، والأوليغارشية حكومة الأغنياء والأعيان، والديماغوغية حكومة العامة التي تتبع أهواءها المتقلبة ويكون حكم القانون فيها مجرد ظل." (يوسف كرم، ٢٠١٢، ص ٢٤٦)وهذا يعني أن كل نظام يتميز عن الآخر حيث نجد أن النظام الملكي يحكمه شخص أو فرد يكون عادل في قوانينه نحو شعبه وهذا هو المعنى الأوسع لكلمة الملكية، فهي طبقت بطريقة صالحة لأنها كانت تخدم مصلحة العامة ، لكن إذا كانت حكومة غير صالحة وتخدم المصلحة الخاصة فقط فهنا تسمى حكومة الاستبداد والظلم والطغيان، أما الحكومة الثانية والتي هي الأرستقراطية فالمعنى الدال لهذه الكلمة يعني أنهُ إذا كان الحكم بطريقة نزيهة وصالحة من خلال الأقلية الفاضلة أي حكم الفاضل والعادل وكان موفقاً سمي بالأرستقراطية وهي تجمع بين العلم والكفاية المادية ، لكنهُ إذا مارسهُ الأغنياء وكان همهم الوحيد النهم للثروة والمال دون الاكتراث إلى المصلحة العامة وكان لخدمة مصالحهم الشخصية سمي بالأوليغارشية فهذا النوع من الحكم أعتبر حكماً فاسداً ظالماً لأنه يكون همهُ النهم إلى الثروة والمال ولا تهمه مصلحة الناس ولا يخدم مصلحة العامة ، أما الحكم الثالث هو حكم الأكثرية وهو الذي يخدم مصلحة الفقراء فقط ، حيث نجد أنهُ يتميز بالحرية والمساواة بين جميع الناس أي لا فرق بين غني وفقير، لكن إذا كانت حكومة العامة وكل فرد فيها يتبع أهوائه وميولاته فهنا تصبح حكومة منحرفة وباطلة وتسمى بالديماغوغية أو حكم الرعاع ، فمن خلال هذا نفهم أن أنظمة الحكم متغيرة من شكل إلى آخر كما أنها قابلة للتغيير والفساد، وهذا كلهُ ناتج عن طبيعة التي يعيشها الفرد سواء كانت خيرة أو شريرة أي طبيعة يسودها الخير والمساواة والحرية أو طبيعة يغلب عليها طابع الظلم أو الطمع، كما أن هذه الأنظمة وضعت من أجل جلب التوازن والاستقرار والمساواة للفرد أو المجتمع " . فالطغيان هو أسوء أنواع نظم الحكم السيء والملكية أفضل أنواع الحكم الجيد، والملكية تعطينا وحدة أكثر دقة وتقود الدولة إلى السلام أكثر من الأشكال الأخرى، فضلاً عن ذلك فهي طبيعية أكثر وهي تماثل وتشابه حكم العقل على الوظائف الأخرى للنفس، والقلب على الأعضاء الأخرى للبدن، وكمثل عن ذلك فإن للنحل ملكاً ." (فردريك كوبلستون، ٢٠١٠، ص ١٦٥)ومنه نستنتج أن النظام الملكي في نظرهِ هو أفضل أنواع الأنظمة وأحسنها لأن الملكية هي نظام يقود من خلاله الدولة إلى الاستقرار والسلام أكثر من أشكال الأنظمة الأخرى، لكن حكم الاستبداد والطغيان هو أسوء أنواع الحكم عكس الملكية التي تقابلها لأنها حكومة غير صالحة وتخدم مصلحتها الخاصة فقط على حساب مصلحة العامة . وفضل هنا النظام الملكي أي حكومة الفرد العادل لأنها مطابقة للطبيعة فهي مبنية على أولوية العقل بدل الأمور الأخرى المتعلقة بالنفس، أي تتماثل مع أحكام العقل، وكذلك تتماثل بالدرجة مع أحكام القلب والوجدان وليس على الأعضاء الأخرى للبدن كالغريزة والشهوة وغيرها، لكن استحالة تحقيق هذا و" أفضل الحكومات في رأيهِ الحكومة المختلطة التي تجمع بين الملكية والأرستقراطية والديمقراطية " ، وهذا يعني أنهُ حسب رأي الإكويني أنهُ عند استحالة تحقيق ذلك، فضل الجمع بين الأنظمة الثلاثة الملكية و الأرستقراطية و الديمقراطية، ففضل القديس توما النظام المختلط ومنه يجب أن يترأس الدولة ملك عادل وفاضل ويعاونهُ مجلس أرستقراطي متكون من مجموعة من الفضلاء الحكماء، ويقوم باختيار الحاكم والمجـــــلس الأرستقـــــراطي عن طريق مجلس شعبي وهذا المجلس يضم مجموعة من الممثـلين للشـعب . (كامل محمد محمد عويضة ، ١٩٩٣، ص ٥٢)إلا أن الاكويني يستدرك ذلك عبر قوله بأن النظام المختلط هو الذي يمكن أن يجنبنا هذه التحولات نحو الأسوء . وهو يتكون من ((الملكية والارستقراطية والديمقراطية)) وتظهر هنا افادته من أرسطو وشيشرون ، ويحصر الاكويني حسنات النظام المختلط في أمرين : (علي عبود المحمداوي، ٢٠١٥، ص٩٥ــ٩٦)

أولهما : ان مشاركة الشعب في الحكم هي الوسيلة الأنجع والوحيدة في المحافظة على السلم الاجتماعي وتلك المشاركة تكون كفيلة في بناء الدولة والدفاع عنها .

وثانيهما : أن مشاركة النخبة في الحكم تبعد الملك عن الانحراف والتحكم والاستبداد .

لم يكن الاكويني ليبعد الملكية عن صورة النظم الصالحة ، وانما عمل على تزويدها بدعامات النخبة والشعب. فنظام حكم الفرد، لديه ، يجب أن يكون وفق قوانين عادلة ويعاونه في ذلك مجموعة من الإداريين والولاة المنتخبين من قبل الشعب ، وبذلك يتيح للجميع ممارسة سلطة الاختيار والحكم

وهكذا تبين عنده صدى فكرة أرسطو في الدستور المختلط الذي تلتحم فيه معالم ملكية ، أرستقراطية ، وديمقراطية . وهو اذ يعدد وسائل تنظيم مجتمع عادل لا ينسى اطلاقاً أن في عالم الواقع حكومات طاغية . وهو أبعد ما يكون من دعوة المسيحيين إلى وجوب الائتمار فقط بما يصدر عن حكم عادل أو مسيحي حقيقي . ذلك لأن طاعة الحكومات عنده جزء من نظام الأشياء الطبيعية . إلا أن للمسيحي الحق في عصيان الأوامر ، في حالة وحيدة ، وهي ما اذا جاءت مناقضة بصورة أساسية للقانون الطبيعي . هنا لا تعود للقوانين غير العادلة أية قيمة أخلاقية وهو لا يرغب في إسباغ أية صفة قانونية على أي حكم مناقض لمبادئ العدل الاساسية. (موريس كرانستون ،١٩٩١، ص٣٧)أن نظرية القوانين ونظرية السلطة تساهمان مع بعضهما البعض في رفض كل نظام تعسفي ، وفي دعم الكراهية للظلم والطغيان . أن الاكويني يحرص على ابداء اكثر التحفظات حول الطاعة الواجبة للحاكم الذي يكف عن السعي لتحقيق الخير المشترك ، وينتهك القانون الطبيعي ، فهو يعالج العدالة وظلم القوانين ذات المصدر البشري . فهذه القوانين يمكن أن تكون ظالمة للخير الإنساني ، أو بالنسبة للخير الالهي . أن مثل هذه القوانين لا تلزم الضمير لأنها تعتبر مظاهر للعنف أكثر مما هي قوانين ، لكن الناس يراعونها تجنباً للأسوء وللفضيحة والفوضى. (جان جاك شوفالييه ، ١٩٨٥ ، ص١٩١)وبذلك يصعب تعيين المدى الذي كان الأكويني يقبل التسليم به فيما بات يعرف لاحقاً بحق الثورة ضد الطغيان ، لكن من الواضح أنه لم يكن يقيم أي اعتبار الا للتعقل في قبول الناس لحكم الطاغية . وكان يعتبر التعقل والحصافة فضائل اساسية في الحياة السياسية ، والحصافة لا تقيم مقاصد أخلاقية بل تقدم الوسائل لها . ومن هنا لم يكن يوافق على مقاومة بائسة للطغيان أو على عصيان مدني أبله. (غانم محمد صالح ، ٢٠٠١، ص١٩٤) ولكن بما أن الغرض من قيام غرض اخلاقي ، وأن الحكومة تقوم قبل كل شيء لغرض أخلاقي وهو اقرار الحياة الفاضلة والسعيدة ، فيجب أن تكون لسلطة الحاكم حدود ، وعليه أن يمارس سلطته وفقاً للقانون . ويشير الإكويني من خلال ذلك إلى طرق معالجة الاستبداد ، ويجعل للشعب حق مقاومة الحاكم المستبد الظالم الذي يتجاوز حدود سلطته ، ولكنه يقيد هذا الحق بشرطين : (غانم محمد صالح ، ٢٠٠١، ص ١٩٤ــ١٩٥)

الأول : إلا تمارس هذا الحق طائفة بعينها من الشعب ، بل يجب أن يمارسه جميع الشعب .

الثاني : أن يأخذ القائمون بالمقاومة على مسؤوليتهم إلا ينتج عن حركتهم تلك المساوئ التي قد تفوق مساوئ الحاكم المستبد أو تعادلها ، مما يعني الاقرار بحق الشعب في انهاء الحكم الاستبدادي بالقوة بشرط عدم الاضرار بالصالح العام .

المبحث الثالث/ أنواع القانون عند توماس الإكويني

عرّف القدّيس توما الأكويني القانون، بصفة عامة، بقولهِ: ((إنّه تنظيمٌ عقليٌّ للعلاقات في المجتمع يضعهُ ويُصدرهُ السلطان بقصد تحقيق الخير العام)). (مصطفى فاضل كريم الخفاجي ، ٢٠١٤، ص ٣٤٧)

ويرى توما الأكويني: (أنّهُ لا غرابة في أن يكون هذا القانون نظاماً عقلياً ما دامت السّلطة هي العقل الجماعي، كذلك فإنّه من الطبيعي أن يُحقق القانون الخير المُشترك؛ أي السلام والعدل، إذْ إنّ المجتمع لا يُسيرهُ غير هدفٍ مشترك). (مصطفى فاضل كريم الخفاجي، ٢٠١٤، ص ٣٤٧)

تقوم الدولة عند الإكويني على عدة قوانين، لأن القانون عندهُ جزء لا يتجزأ من نظام الحكم فهو ينظم العلاقات بين كل المخلوقات، لهذا الإكويني أعطى أهمية و مكانة للقانون كما نجد أنه قسم القانون إلى أربعة قوانين و هي كالتالي :

أولاً : القانون الأزلي : و يقصد به القانون الذي يحكم به الله العالم، " وهذا القانون الأزلي، بما أنه وجد من قبل الله، فهو الأصل والمنبع للقانون الطبيعي، الذي هو مشاركة في القانون الأزلي، ويعبر عن القانون الطبيعي سلبياً في الميول الطبيعية عند الإنسان على حين أنه عندما ينتشر بنور العقل فإنه يعكس تلك الميول، لدرجة أنه بمقدار ما يملك كل إنسان على نحو طبيعي الميول إلى تلك الغاية يملك كذلك نور العقل، القانون الأزلي ينتشر على نحو كاف في كل إنسان " ، وهذا يعني أن القانون الأزلي هو الحكمة الإلهية فهو القانون الذي يجعل تعاليم وأوامر الله سارية على الكون كله، كما يرى بأن القانون الأزلي هو مصدر القانون الطبيعي، إلا أن هذا القانون اعتبر القانون الطبيعي سلبي بسبب الميول الطبيعية كالغرائز والشهوات التي يتبعها الإنسان لكن عندما يتدخل فيه العقل يعكس تلك الميول، حيث نجد أن الإنسان كل ما كان له ميول إلى غاية أو هدف ما إلا أن العقل يتدخل فيها ويستطيع الإنسان التخلي عنها، كما نجد أن هذا القانون يعلو على الطبيعة البشرية فهو الحكمة الإلهية، وهو يستند إلى مبدأ الحتمية والسببية، كما أنه خضوع العالم إلى نظام رهيب ومنسجم لا مجال فيه لحدوث ظاهرة بالصدفة، لأن الله صمم الكون تصميم عظيم ، لهذا نجد أن القانون الأزلي يعلو فوق الطبيعة البشرية ويعلو فوق فهم الإنسان لكن رغم هذا يستطيع الإنسان إدراكه. (فردريك كوبلستون، ٢٠١٠، ص١٥٢)يضيف إتين جلسون في هذا المضمار: "إنّ القانون الأبدي ليس شيئاً آخر سوى الله نفسه، الذي يحكمُ بعقله العالم، ويُحرّك جميع الأشياء الّتي يزخرُ بها الكون كما خلقها أوّل مرّة) .(إتين جلسون، ١٩٩٦، ص ٣٨٨)القانون الأبدي هو القانون الأسمى الذي يسود منذ فجر التاريخ، ولم يشهد أيّ تغير، وهو الّذي يُعبّر عن القانون الإلهي، ولهذا ما على الطبيعة، بكلّ مكوناتها، إلّا أنْ تتماهى معه. "يُمكنُ أن يقال إذن إنّ القانون الأبدي مكتوبٌ في قلوبنا، فلو كان العقل هو القاعدة التي نُقاسُ بها خيرية إرادتنا أو خبثها، فإنّ سُموُّه إنّما يعودُ إلى أنّه هو نفسهُ ليس إلّا قبساً من

العقل الإلهي، أو شعاع يضيءُ بداخلنا على سبيل المشاركة في النّور الإلهي." (إتين جلسون، ١٩٩٦، ص ٣٨٩)أذن القانون الأزلي هو القانون الذي يدبر شؤون الخليقة كلها ، عبر الحكمة الإلهية التي تسمو فوق فهم البشر. (علي عبود المحمداوي ، ٢٠١٥، ص٩٢)

ثانياً: القانون الطبيعي : هو يعني أن القانون الطبيعي تأسس من خلال الطبيعة البشرية عكس القانون الأزلي الذي يسمو فوق الطبيعة البشرية، وهذه الطبيعة هي متماثلة عند جميع الناس، كما أنها قد تكون أفعال الإنسان خيرة وتكون مطابقة أو مماثلة للطبيعة دون أن تكون ملزمة عليه أي غير مجبورة على هذه الأفعال وتكون صادر منه، كما أن العقل هنا يرى بأنهُ مثلاً لا يمكن للإنسان أن يحافظ على حياته من دون الأكل أي يجب على الإنسان أن يتغذى من أجل المحافظة على صحته، كما أنه لا يستطيع أن ينظم حياته دون التعرف على الله الذي خلقه . فمن بين المبادئ الأولى للقانون الطبيعي نجد " أنه لابد من المحافظة على الحياة و لا تتغير على الإطلاق، مادام تحققها ضروري مطلق لخير الإنسان، في حين أن النتائج التقريبية للمبادئ الأولى هي بدورها لا يمكن أن تتغير على الرغم من أن القديس توما يسمح بأن يكون هناك تغير في حالات جزئية قليلة ولأسباب خاصة " ، ويقصد بهذا أنه يجب على الإنسان أن يحافظ على حياة قابلة للتغيير مطلقا أي حياة ثابتة وتكون خيرة للإنسان مادام في تحقيقها خير للإنسان، فهنا نفهم بأن القانون الطبيعي دائما في خدمة البشرية، كما نجد مرافقة القديس توما كانت مع إمكانية تغيير المبادئ الثانوية للقانون الطبيعي في حالات جزئية وتكون لأسباب خاصة فقط أكثر من أن تغير المبادئ في حد ذاتها. (فردريك كوبلستون، ٢٠١٠ ، ص ١٤٩ــ ١٥٠) يتّصف القانون الطبيعي؛ وهو النمط الثاني من القانون عند توما الأكويني، بالضرورة والحتمية والشّمولية، كالموت والحروب والأوبئة الفتّاكة التي تُصيب الإنسان. قوّة هذا القانون، الّذي يقوم على السببية، لا يستطيعُ الإنسان مقارعتها، وما عليه سوى الخضوع لهذا القانون، الذي يبسطُ قبضتهُ ويهيمنُ على مجريات حياة الإنسان. يُعتبرُ القانون الطبيعي انعكاساً حقيقياً لبعض القواعد والأسس التي يتأسس عليها القانون الإلهي.تعدُّ نظرية القدّيس توما الأكويني عن القانون الطبيعي "نموذجاً أوّلياً على المستوى الأخلاقي والسياسي للمركّب التومائي من الإيمان في الانجيل، والفلسفة الأرسطية. كما أنّه يتضمن، من حيث إنّه قانون، إشارة واضحة إلى إرادة الله . (ليو شتراوش و جوزيف كروبسي ، ٢٠٠٥، ص ٣٨٩)يُعتبرُ أرسطو المرجع الأساسي لفكر توما الأكويني، سواء تعلّق الأمر بالفلسفة الدينية، أم بالجانب الوجودي والطبيعي. وقد نهل القدّيس توما الأكويني من أعمال أرسطو وتشبّع بأفكار هذا الأخير، ليعدّ من أكبر شرّاح أرسطو في الحِقبة الوسيطية. " الأكويني عندما أخذ تصوُّر أرسطو الخاص بالطبيعة السياسية للإنسان وتصوّره الخاص بالحياة البشرية، فقد عدّلهما بعُمقٍ تحت تأثير المسيحية والرّواقية، ونتيجة للدّرجة العالية من الوضوح واليقين الّتي لصقتها بفكرة أنّ الله هو المُشرّع في كلٍّ من هذين التراثين. فلم يعُد التفوّق البشري مُحدّداً، أو محصوراً عن طريق شروط الحياة السياسية. فعن طريق معرفة القانون الطبيعي يُسلِّم مباشرة بالنّظام العام للعقل، علاوةً على النّظام السياسي الّذي ينتمي إليه بوصفه مواطناً في مجتمعٍ معيّن. ويجدُ نفسه عن طريق المشاركة في هذا القانون مع كلّ الموجودات العاقلة الأخرى عضواً في مجتمعٍ كلي، أو في مدينة كبيرة تحكمها العناية الإلهية، وتفوق عدالتها، بصورةٍ كبيرة، عدالة أي نظام حكمٍ بشري. (ليو شتراوش و جوزيف كروبسي ، ٢٠٠٥، ص ص ٣٧٥ – ٣٧٦)كان أحد طموحات الأكويني الفكرية الأساسية هي فهم كيف يمكن للناس أن يعرفوا ما هو الصواب والخطأ، لأنه كمسيحي، أراد أن يعرف كيف يمكن للشخص أن يتأكد من أن تصرفاته ستسمح له بالذهاب إلى نعيم السماء الأخروي بعد موته. وكان الأكويني يدرك أن العديد من الأفكار التي بدت صحيحة للغاية لم تكن من عمل المسيحيين. على سبيل المثال، لقد كان معجباً بأرسطو بشكل خاص، على الرغم من أنه رجل غير مدرك لحقائق الأناجيل. وفي استجابة لهذه المعضلة، قدم الأكويني حجة مهمة للغاية عن توافق المعتقد الديني والفكر العقلاني. إذ عرف الأكويني أن العديد من الفلاسفة العظماء كانوا وثنيين، لكن هذا لم يمنعهم من الاستبصار المعرفي لأنهُ ، كما اقترح الأكويني، يمكن استكشاف العالم بطريقة مفيدة من خلال العقل وحده. لتوضيح كيف يمكن أن يعمل هذا، اقترح الأكويني أن الكون وجميع حركياته تعمل وفقاً لنوعين من القوانين السرمدية: " القانون الطبيعي" المعاش في حياة بني البشر و" القانون الأزلي" المقدس. (محمد الخطيب ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩٣ــ ١٩٤)أذن القانون الطبيعي يمكن أن نصفهِ بأنهُ انعكاس لحكمة الله وتدبيره في المخلوقات ، وهو يتجلى في ما تغرسهُ الطبيعة في الكائنات الحية من ميل نحو الخير وفعلهِ، وتجنب الشر ، وحماية النفس ، وتحقيق الحياة المتزنة والعيش في مجتمع ، وبذلك فالقانون الطبيعي هو ما يجعل الإنسان باحثاً عن أوسع المجالات لتحقيق ميولهِ الأنفة الذكر. (علي عبود المحمداوي ،٢٠١٥، ص٩٢)

ثالثاً: القانون الإلهي : وهذا القانون يتمثل في الأحكام الصادرة والمنزلة عن طريق الوحي، فالقانون الإلهي هو قانون الله كما كشف عنه الوصي " ، فمن خلال هذا نستنتج أن القانون الالهي هو قانون صادر من الله انزل من خلال الوحي المنزل على النبي المرسل المبعوث من الله لتبليغ هذه الرسالة لليهود في التوراة، والمسيح عن طريق الإنجيل. (فردريك كوبلستون،٢٠١٠ ، ص١٦٣) ، أيضا أن قضاء التدبير الإلهي ليس يعروه تبديل أو تغيير لكونهِ مبرماً بالعقل الأزلي فهو كان لا يجوز أن يحدث في الكائنات شيء يغير قضاء التدبير الإلهي لكانت جميع الأشياء تحدث

بالضـرورة ولم يكن ثمة شيء حادث وهذا باطـل". (توماس الإكويني، ١٨١١، ص٥٩٢). من هنا نستنتج أن كل شيء على هذا الوجود هو من تدبير الله وليس هناك للعشوائية، لأن العقل هو الفعال المدبر وهو الذي يصنع القدر، ولا يمكن لهذا القدر أن تتدخل فيه الكائنات وتحدد ما هو كائن الخارج عن الإرادة الإلهية . هذا القانون تخرقهُ الخطيئة التي يقترفُها الإنسان، وتُعدُّ الخطيئة منعطفاً حاسماً في المعتقد المسيحي؛ لأنّها أحدثت رجّة كبيرة وقلبت حياة الفرد المسيحي رأساً على عقب وجعلتهُ يلهثُ وراء فعل الخير حتى يُكفِّر عنها، وهو ما دفع يسوع إلى الهبوط إلى الأرض من أجل تخليص الإنسان من ذنب الخطيئة كما تعتقد المسيحية. "إنّ الخطيئة بوصفها خرقاً للقانون الإلهي، وبوصفها عصياناً، تُصبح موضوعاً يهمُّ رجل اللاّهوت أكثر ممّا يهم الفيلسوف. وهذا حقٌّ تماماً، لكن يبدو عندئذ أنّه لا مندوحة للفيلسوف المسيحي نفسه – حين يدرس الأسباب الّتي تجعل الأفعال المُضادّة للعقل أفعالاً خاطئة – لا مندوحة له أن ينقاد في النّهاية إلى إجابة من نفس النّوع الّذي يقول به رجل اللّاهوت. (إتين جلسون، ١٩٩٦، ص ص ٣٨٢ــ ٣٨٣)من أهم التعبيرات التي تُعبّر عن القانون الإلهي هو القانون الطبيعي، "حيث نجد الأساس النهائي للأخلاق إنّما يكمنُ في القانون الإلهي. (إتين جلسون، ١٩٩٦، ص ٣٨٥)أذن القانون الإلهي يمثل الوحي أو التبليغ والرسالة السماوية ، وهو بذلك مجمل التشريعات التي تعد نعمة من نعم الله وليست من صنع العقل الطبيعي . وهذا الوحي لا يعارض العقل بل يؤيده عند الآكويني ، وهذه هي السمة الأهم لديهِ، إذ لم يوسع الهوة بين العقل والإيمان. (علي عبود المحمداوي، ٢٠١٥، ص٩٢)

رابعاً: القانون الوضعي البشري: إن هذا القانون هو قانون يلائم البشر فهو قانون إنساني محض، " في حين أن قانون الدولة قانون وضعي بشري .والآن فإن وظيفة المشرع البشري هي أساس تطبيق القانون الطبيعي ودعم القانون عن طرق الجزاءات فالقتل مثلاً ممنوع بواسطة القانون الطبيعي، لكن العقل يشير إلى ضرورة وجود قواعد تحدد القتل وتضع عقوبات، مادام القانون الطبيعي لا يُعرف العقل بوضوح وبالتفصيل ولا يزودنا بجزاءات مباشرة، ومن ثم كانت الوظيفة الأولى للمشرع هي وظيفة التحديد والتعريف، وجعل القانون الطبيعي واضحاً بتطبيقهِ على الحالات الجزئية وجعله فعالاً، وينتج عن ذلك القانون البشري الوضعي مشتق من القانون الطبيعي " ، فمن خلال هذا نفهم أن القانون الطبيعي لا يتعارض مع القانون الوضعي البشري، ومنهُ فكل قانون بشري يتعارض مع سنتهِ الطبيعية يعتبر استبداد، لهذا نجد أن القانون الوضعي البشري جاء شارحاً وحامياً للقانون الطبيعي فهو قانون وضعي بشري مشتق ونتج عن طريق القانون الطبيعي . لكن إذا ما اختلف مع القانون الطبيعي في شيء ما فلن يكون قانون، بل انحراف عن القانون ، وهذا يعني أن كل قانون بشري لا يتماشى مع القانون الطبيعي أو يختلف معه شيء لا يكون بالضرورة قانون بل يعتبر تجاوز أو انحراف عن القانون، ومنه يتبين أن القانون البشري جاء مطبق وشارح للقانون الطبيعي لهذا عليه التماشي مع قوانينهِ وعدم التعارض معها. (فردريك كوبلستون، ٢٠١٠، ص١٦٣)لقد أبدع الإنسان، في كل مرحلةٍ من مراحل حياة البشرية ، في سنّ قوانين وضعيّة تنظّم حياته، وتضمنُ لهُ حقوقهِ حتى لا تُهضم من طرف حاكمٍ يمضي في غيّه ويموجُ بظُلمه. هذه القوانين توضع من طرف البشر، عن طريق اتّفاقٍ وتعاقد يُبرم بين مختلف الأفراد في المجتمع، حتى لا تنتهك هذه القوانين أو يتمّ التطاول عليها، وهي قوانين يمكنُ تعديلها، عكس القانون الإلهي أو القانون الطبيعي اللذين يستحيلُ تعديلهما؛ بيد أنّ هذه القوانين الوضعية لها مرجع أساسي لا يُمكنُ أن تستغنيّ عنه، وهو القانون الطّبيعي، منهُ وعبرهِ أي من خلال (القانون الطبيعي) تستمدُّ القوانين الوضعية قوّتها ومشروعيتها. نستشفُّ من كلّ هذا، أنّ القانون الطبيعي " يمثل انعكاساً للقانون الإلهي والأساس الوحيد للقانون الوضعي، وخاصة من حيث شرعيته وقوته المُلزمة ."إنّ القانون الوضعي البشري مستخلصٌ من القانون الطبيعي، وغايته، بالدرجة الأولى، هي الصالح العامّ. إنّ القوانين الإنسانية (الوضعية) مشتّقة من القانون الطبيعي، إلّا أنّه يتميّزُ بنوعٍ من الخصوصية، هذه الخصوصية تكمن أساساً باعتباره قوانين تهمّ وتنظمُ حياة الجنس البشري فقط، دون غيره من باقي الكائنات التي تعيشُ على وجه الأرض. (حسن حنفي، ١٩٧٨، ص ص ٢٠١ــ٢٠٢)أذن القانون الإنساني الوضعي هو القانون الذي وضعه الإنسان لينظم حياة الجنس البشري نفسه، واعتقد الإكويني أن هذا القانون لم يأتِ بجديد، لأنهُ نتيجة للمبادئ التي يتضمنها القانون الطبيعي . (علي عبود المحمداوي ، ٢٠١٥، ص٩٢)

الخاتمـــــــة

نخلص من كل ما تقدم ، أن توما الاكويني قد عالج مواضيع في غاية الاهمية كالدولة والمجتمع وطبيعة السلطة السياسية وانواع الانظمة السياسية والنظام المفضل لديه ، والقانون واهميته في حياة الدول وانواعه. إن الدولة تعتبر من أهم المواضيع السياسية التي أخذت محل أنظار العديد من الفلاسفة عبر العصور، أمثال فلاسفة اليونان أفلاطون وأرسطو الذين أولوا اهتمامهم بدراسة الدولة، لكن فيما بعد قاموا بدراستها الفلاسفة والمفكرين المسيحيين ومن بينهم القديس توما الإكويني الذي يعد أحد كبار فلاسفة الكاثوليك، حيث كانت الدولة عند القديس توما، كما كانت عند أرسطو مؤسسة طبيعية تقوم على طبيعة الإنسان، وأن كل إنسان قد منحهُ الله هبة عظيمة إلا وهي العقل يسترشد به للوصول إلى غاياته وأهدافه وأن العقل هو الفيصل الوحيد بين سعادة الإنسان وشقائه ، إذ عندما يستخدم الإنسان عقله ويميز بين الحق والباطل وبين الصواب والخطأ عند ذاك يصل إلى

السعادة وجادة الصواب . والانسان اجتماعي بطبعه لا يستطيع العيش بمفرده وهذا ما أكده العديد من الفلاسفة والمفكرين وعلى رأسهم ارسطو الذي تأثر به توما الاكويني.ولقد أعتمد العصر الوسيط بصورة رئيسة في بناء أفكاره وفلسفته على مبدأ يجعل من القدرة الإلهية الركيزة الأولى لبناء مجتمع ديني وسياسي وثقافي مناسب للإنسانية جمعاء، لكن الأكويني قلب المفاهيم السائدة فحدثت ردة على ما قدمهُ من أفكار بشأن بناء الدولة ومفهومها كمقدمة لتنوير في المفهوم السياسي للدولة يكون لهُ أثر بالغ في تحول الفكر السياسي الذي ساد في ذلك العصر، فأبدى الأكويني بخلاف النمط المعتاد ثقة بالأفكار الوثنية وبما قدمه أرسطو في هذا المجال معتبرا أن ما قدم في ذلك الوقت جدير بالثقة والاهتمام، لأن الفلاسفة القدماء وإن لم تكن لديهم نصوص دينية منزلة، لكنهم امتازوا بالمعرفة العقلية والمعرفة الطبيعية في تقويم الأمور وتنظيمها معتمدين على البرهان والمنطق، فتميزت نظرياتهم الفلسفية والسياسية بالشكل المنظم والمتناسق والمتكامل، والرؤية الجديدة التي وضعها الأكويني للدولة تمثلت في البحث عن أصل غير ديني لماهيتها وطبيعتها من خلال إحياء التراث القديم متمثلا بالفلسفة اليونانية وتطويع تلك الأفكار بما ورد لدى المسيحية.رغم أن الأكويني كان رجلاً ذو إيمان لاهوتي عميق، إلا أنه قدم إطاراً فلسفياً لعملية الشك والبحث العلمي المفتوح. إنه يذكرنا بأن الحكمة والمعرفة والأفكار الصالحة يمكن أن تأتي من مصادر متعددة، من قبيل الحدس مثلاً ومن العقلانية أيضاً، ومن العلم وكذلك من الوحي، ومن الوثنيين في آن معاً. لقد كان الأكويني مؤيداً ونصيراً لكل تلك المناهل المعرفية، ويأخذ ويستخدم أياً من نتاجها يظن بأنه يمكن أن يؤتي ثماراً نافعة على المستوى الفلسفي والفكري والحياتي المعاش، بدون أن يهتم من أين تأتي هذه الأفكار، فالأهمية لدى الأكويني دائماً وأبداً كانت لصلاحية الفكرة نفسها وليس مصدرها.ولقد أولى الاكويني أهمية خاصة بالقانون واعتبره المكون الاساسي لرقي المجتمع وازدهاره ، وقد قسم القانون إلى قانون إزلي الذي هو الحكمة الإلهية فهو القانون الذي يجعل تعاليم وأوامر الله سارية على الكون كله. والقانون الطبيعي الذي هو انعكاس لكلمة الله وحكمته في هذا الكون . بينما القانون الإلهي هو مجموعة تعاليم وشرائع منزلة من الله إلى الانبياء والرسل عن طريق الوحي . واخيراً القانون الوضعي والانساني فهو يضعهُ المشرع البشري وهو شريعة العقل والذي يُستمد ثقة الشعب وأن يجعل العدل موضع تنفيذ في ربوع الدولة والمجتمع ويحقق الصالح العام .

قائمة المصادر

١. غانم محمد صالح : " الفكر السياسي القديم والوسيط" ، بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر ،٢٠٠١.

٢. موريس كرانستون : " أعلام الفكر السياسي"، بيروت، دار النهار للنشر، ط٣، ١٩٩١.

٣. فردريك كوبلستون: " تاريخ الفلسفة "، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام وإسحاق عبيد، ط١؛ القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، ج٢ ،٢٠١٠.

٤. يوسف كرم : " تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط "،القاهرة ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة والنشر، ٢٠١٢.

٥. توماس الإكويني: " الخلاصة اللاهوتية " ، ترجمة: الخوري بولس عواد، د ط ؛ بيروت: المطبعة الأدبية للنشر، مج٤، ١٨٩٨.

٦. ليوشتراوس وجوزيف كروسبي:" تاريخ الفلسفة السياسية "، ج١، ترجمة محمود سيد أحمد، القاهرة ،المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٥.

٧. جان جاك شوفالييه : " تاريخ الفكر السياسي" من المدينة الدولة إلى الدولة القومية ، ج١، ترجمةمحمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية
للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥.

٨. جورج سباين : " تطور الفكر السياسي " الكتاب الثاني، ترجمة حسن جلال العروسي، مراجعة وتقديم الدكتور محمد فتح الله الخطيب ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٠.

٩. جان توشار: " تاريخ الأفكار السياسية " من اليونان إلى العصر الوسيط، ج١، ترجمة د. ناجي الدراوشة ، دمشق ، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ط١، ٢٠١٠.

١٠.علي عبود المحمداوي : " الفلسفة السياسية : كشف لما هو كائن، وخوض في ما ينبغي للعيش معاً " بغداد، الرباط ، دار الأمان ومنشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، ط١، ٢٠١٥.

١١.كامل محمد محمد عويضة : " توماس الإكويني"، ط١؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.

١٢.إتين جلسون: " روح الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط "، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة ، مكتبة مدبولي، ط ٣، ١٩٩٦.

١٣.توماس الإكويني:" الخلاصة اللاهوتية "، ترجمة: الخوري بولس عواد، د ط ؛ بيروت، المطبعة الأدبية ، مج٢، ١٨١١.

١٤. مارسيل بريلو وجورج ليسكييه : " تاريخ الافكار السياسية "، بيروت ، الاهلية للنشر ، ١٩٩٣.

١٥. حسن حنفي: " نماذج من الفلسفة المسيحية "، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢ ، ١٩٧٨.

١٦. محمد الخطيب : " حضارة أوروبا في العصور الوسطى"، دار علاء الدين للنشر، دمشق ، ٢٠٠٦.

١٧. مصطفى فاضل كريم الخفاجي: " فلسفة القانون عند أرسطو"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠١٤.

18. Maxcy.Ch: “ Philosophies ”,New york, N.y : Edwin mellen press,_1984.